

محضر مستنسخ غير منقح

لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية اللجنة الفرعية القانونية

الجلسة ٧٨٣

الاثنين ٢٣ آذار/مارس، الساعة ١٠/٠٠

فيينا

الرئيس: السيد فلاديمير كوبال (الجمهورية التشيكية)

السادة الأعضاء المقرون، جدول الأعمال المؤقت لهذه الدورة وارد في الوثيقة A/AC.105/C.2/L.274، أعد هذا الجدول المؤقت على أساس الاتفاق الذي تم التوصل إليه في دورة ٢٠٠٨ للجنة الفرعية، والذي أيدته الجمعية العامة في وقت لاحق في قرارها ٩٠/٦٣ الصادر في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

أرجو منكم أن تلاحظوا أن الشروحات ليست جزءاً من جدول الأعمال، وأن هناك كذلك جدول زمني إرشادي للعمل وارد في مرفق هذه الوثيقة.

إن لم يكن لديكم اعتراض، هل بإمكانني أن أعتبر أننا نعتمد جدول الأعمال؟ ما من اعتراض على ذلك، وتقرر الأمر على هذا النحو.

السادة الأعضاء المقرون أود أن أعلم اللجنة الفرعية القانونية بأني حصلت على رسائل من الجمهورية الدومنيكية وإسرائيل وباناما والإمارات العربية المتحدة تطلب فيها المشاركة

افتتحت الجلسة في حوالي الساعة ١٠/١٥

افتتاح الدورة

الرئيس: أعلن افتتاح الدورة الثامنة والأربعين للجنة الفرعية القانونية للجنة الكوبوس.

صباح الخير سيداتي وسادتي، يسعدني أن أرحب بكم جميعاً في مركز فيينا الدولي وأعلن الآن افتتاح هذه الدورة الثامنة والأربعين، والاجتماع الثالث والثمانين بعد السبعمئة للجنة الفرعية القانونية للجنة استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية.

اعتماد جدول الأعمال

سوف نبدأ باعتماد جدول الأعمال المخصص لهذه الدورة.

أيدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٧/٥٠ المؤرخ في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، توصية لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بأن تزود الأمانة، ابتداءً من دورتها التاسعة والثلاثين، بمحاضر مستنسخة غير منقحة، بدلا من المحاضر الحرفية. ويحتوي المحاضر الواحد منها على الخطب الملقاة بالانكليزية والترجمات الشفوية لتلك التي تُلقى باللغات الأخرى مستنسخة من التسجيلات الصوتية. وليست المحاضر المستنسخة منقحة أو مراجعة.

كما أن التصويبات لا تدخل إلا على الخطب الأصلية وينبغي أن تدرج هذه التصويبات في نسخة من المحاضر المراد تصويبه وترسل موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني، في غضون أسبوع من تاريخ النشر، الى رئيس دائرة إدارة المؤتمرات: Chief, Conference Management Service, Room D0771, United Nations Office at Vienna, P.O. Box 500, A-1400 Vienna, Austria. وستصدر التصويبات في ملزمة واحدة.

V.09-82264 (A)



والأربعين في ٢٠٠٩ سوف تواصل المناقشات حول القضايا التالية. أولاً، الأنشطة الحالية المنفذة أو التي ستنفذ على القمر والأجرام السماوية الأخرى في القريب. ب- تحديد منافع الانضمام لاتفاق القمر، ج- تحديد القواعد الوطنية والدولية التي تحكم الأنشطة على القمر والأجرام السماوية الأخرى، د- تقييم ما إذا كانت القواعد الدولية القائمة تتناول هذه الأنشطة على القمر وعلى الأجرام السماوية الأخرى بشكل مناسب.

بالإضافة إلى ذلك، وافق الفريق العامل على مناقشة الوضع الحالي لقانون الفضاء الدولي والخيارات المختلفة من أجل التطوير في المستقبل.

حسب الاقتضاء، وفي نفس الدورة، أيدت اللجنة الفرعية توصية مفادها تمديد ولاية الفريق العامل لعام إضافي، واللجنة الفرعية في هذه الدورة من المفترض أن تستعرض الحاجة إلى تمديد ولاية الفريق فيما يتجاوز ٢٠٠٩.

البند المعتاد الثالث هو البند الخامس، "معلومات عن أنشطة المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية فيما يتعلق بقانون الفضاء". وفي إطار هذا البند، فإن المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية مدعوة أن ترفع تقاريرها للجنة الفرعية القانونية حول الأنشطة المرتبطة بقانون الفضاء. هذه التقارير التي حصلنا عليها من منظمات دولية وردت في الوثيقة A/AC.105/C.2/L.275 والإضافة الأولى، Add.1، ووردت كذلك في ورقة قاعة مؤتمرات سوف نوفرها للوفود في أقرب وقت.

أما البند الرابع المعتاد فهو البند السادس، "المسائل المتصلة بما يلي: أ- تعريف الفضاء الخارجي وتعيين حدوده، ب- طبيعة المدار الثابت بالنسبة للأرض واستخدامه بما في ذلك النظر في السبل والوسائل الكفيلة بتحقيق الاستخدام الرشيد والعاقل للمدار الثابت بالنسبة للأرض دون المساس بدور الاتحاد الدولي للاتصالات. في الفقرة السابعة من القرار ٩٠/٦٣ أحاطت الجمعية العامة علماً بأن اللجنة الفرعية القانونية سوف تعقد مرة أخرى الفريق العامل المعني بهذا البند للنظر في قضايا مرتبطة بتعريف الفضاء الخارجي وتعيين حدوده، والفريق العامل سوف ينظر في الوثائق التالية، الاستبيان الخاص بالقضايا القانونية المحتملة الخاصة بالأجسام الجوية الفضائية، الردود التي تم الحصول عليها من الدول الأعضاء وهي الإضافة ١٧ للوثيقة A/AC.105/635.

في أعمالنا بصفة المراقب، ولذا فإنني أقترح، ووفقاً للممارسات السابقة، أقترح عليكم أن ندعي هذه الوفود كي تحضر هذه الدورة، وأن تتوجه إلى اللجنة الفرعية ببياناتها حسب الاقتضاء. وهذا بطبيعة الحال لا يمس بأي طلبات أخرى مماثلة ولا يتعلق كذلك بأي قرار بالنسبة للجنة فيما يتعلق بوضع هذه الوفود، وإنما هي لفئة لياقة اعتدنا عليها تجاه هذه الوفود. إن لم يكن لديكم اعتراض، سيقرر الأمر على هذا النحو.

جدول الأعمال

السادة الأعضاء الموقرون، أود الآن أن ننظر في جدول أعمالنا لهذه الدورة في تفاصيله وفقاً لجدول الأعمال الذي اعتمدناه للتو، فإن هذه الدورة للجنة الفرعية سوف تنظر بينود أربعة كبنود معتادة على جدول الأعمال، مع مراعاة إنشغالات كل البلدان ولا سيما البلدان النامية.

البند الأول من هذه البنود المعتادة، هو البند الثالث "التبادل العام للأراء"، في إطار هذا البند يمكن للوفود أن توفر معلومات عامة حول الأنشطة الخاصة بقانون الفضاء وأن تسلط الضوء كذلك على أي قضايا يمكن أن نتناولها في تفاصيلها في مختلف بنود جدول الأعمال.

أما البند الثاني المعتاد فهو البند الرابع، "حالة معاهدات الأمم المتحدة الخمس المتعلقة بالفضاء الخارجي وتطبيقها". بالنسبة لهذا البند، اللجنة الفرعية القانونية سوف تعقد مرة أخرى الفريق العامل المعني بهذا البند، وذلك في ظل الصلاحيات التي وافقت عليها اللجنة الفرعية القانونية في دورتها في ٢٠٠١. في تلك الدورة، اللجنة الفرعية اتفقت على أن الفريق العامل سوف يجتمع كي ينظر في حالة المعاهدات وأن يستعرض تنفيذ هذه المعاهدات وينظر كذلك في العقبات التي تعترض طريق قبول هذه المعاهدات على الصعيد العالمي بالإضافة إلى النهوض بقانون الفضاء وخاصة عبر برنامج الأمم المتحدة للتطبيقات الفضائية.

وفي الدورة الحادية والأربعين في ٢٠٠٢، اللجنة الفرعية القانونية وافقت كذلك على أن الفريق العامل سيستعرض أي قضايا جديدة مماثلة يمكن أن تثار في إطار مناقشات فريق العمل، شريطة أن تكون هذه القضايا في إطار الولاية الحالية.

وفي الدورة السابعة والأربعين للجنة الفرعية في ٢٠٠٨ وافق الفريق العامل على أن اللجنة الفرعية في دورتها الثامنة

البلدان النامية وذلك بإجراء دراسات في مجال قانون الفضاء، هذا حسب الاقتضاء، وكذلك الأنشطة بالنسبة للمراكز الإقليمية لتعليم تكنولوجيا علوم الفضاء المنتسبة للأمم المتحدة، ومشروع أولي لهذا المنهج سوف نوفره لأغراض الإعلام لهذه اللجنة الفرعية كورقة قاعة مؤتمرات.

أما البند الرابع المنفرد، فهو البند العاشر "تبادل عام للمعلومات عن الآليات الوطنية المتصلة بتدابير التخفيف من الحطام الفضائي"، وهو بند جديد على جدول أعمال هذه الدورة وكما تدرك الوفود، فإن الجمعية العامة في قرارها ٢١٧/٦٢ الصادر في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ قد أيدت المبادئ التوجيهية لتخفيف الحطام الفضائي والصادرة عن لجنة الكوبوس. ونص هذه المبادئ وارد في الملحق أو المرفق بتقرير الدورة الخمسين للجنة، لجنة الكوبوس في الوثيقة A/62/20.

الآن بالنسبة لخطة العمل، في ٢٠٠٧ اللجنة الفرعية وافقت على أن تضمن خطة العمل الرباعية بندا حول تبادل عام للمعلومات حول التشريعات الوطنية المرتبطة باستكشاف واستخدام الفضاء الخارجي وهذه الخطة الرباعية تغطي الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١١. هذا البند سيبحث بصفته البند الحادي عشر، ووافقت اللجنة الفرعية أيضاً على أن ينشئ فريق عامل لبحث هذا الموضوع في ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ و ٢٠١١ ووفقاً لخطة العمل المتعددة السنوات ينبغي للجنة الفرعية أن تبحث خلال هذه الدورة، وفي إطار فريق عامل، الردود التي تلقتها لكي تتوصل إلى فهم للطريقة التي تنظم ونظمت بها الدول الأعضاء أنشطتها الفضائية الحكومية وغير الحكومية. وسيعرض على الفريق العامل في إطار ذلك البند قدر من المعلومات التي تلقاها من الدول الأعضاء كما وردت في الوثيقة A/AC.105/932 وإلى ذلك فإن الوثائق الخاصة بهذا البند من دورة العام الماضي التي عقدتها اللجنة الفرعية في عام ٢٠٠٨ ستكون أيضاً، أي هذه الوثائق متاحة للفريق العامل بالإضافة إلى تقريرين شاملين أعدتهما الأمانة في عام ٢٠٠١ في إطار بند سابق من جدول الأعمال، عنوانه "استعراض مفهوم الدولة المطلقة أو القائمة بالإطلاق"، وأنا على ثقة من أن مجموعة الوثائق هذه ستساعد الفريق العامل في عمله.

وأخيراً، اللجنة الفرعية القانونية في هذه الدورة ستبحث أيضاً مقترحات عرضت عليها بإدراج بنود جديدة تبحثها في دورتها التاسعة والأربعين في ٢٠١٠ ووفقاً للهيكلية المتفق عليها لجدول أعمال اللجنة الفرعية، فيمكن تقديم مقترحات تبحث من الفئات التالية، البنود المعتادة ثم البنود

الوثيقة الثانية، التشريعات الوطنية والممارسات المرتبطة بتعريف الفضاء الخارجي وتعيين حدوده بالإضافة الرابعة للوثيقة A/AC.105/865.

الوثيقة الثالثة، تتعلق بالمسائل المتعلقة بتعريف الفضاء الخارجي وتعيين حدوده، ردود من الدول الأعضاء بالإضافة ٢ والإضافة ٣ للوثيقة A/AC.105/889.

اللجنة الفرعية عليها أن تنظر كذلك في أربعة بنود منفردة، البند الأول هو البند السابع، "استعراض المبادئ ذات الصلة باستخدام مصادر القدرة النووية في الفضاء الخارجي وإمكان تنقيحها"، وفي هذا الشأن أود أن أعلم اللجنة الفرعية بأن اللجنة الفرعية العلمية والتقنية في دورتها السادسة والأربعين المنعقدة في فبراير/شباط ٢٠٠٩ اعتمدت إطاراً للأمان بالنسبة لتطبيقات مصادر القدرة النووية في الفضاء، والنص، نص هذا الإطار للأمان وارد في الوثيقة A/AC.105/C.1/L.292/Rev.4، وهذا النص سوف نوفره لكم في هذه الدورة من دورات اللجنة الفرعية القانونية.

الموضوع أو البند الثاني المنفرد، هو البند الثامن وهو الخاص بـ "دراسة واستعراض التطورات ذات الصلة بمشروع البروتوكول المتعلق بالمسائل الخاصة بالموجودات الفضائية الملحق باتفاقية الضمانات الدولية على المعدات المنقولة"، وبلغني أن ممثل اليونيدروا سيكون حاضراً معنا في هذه الدورة وسوف يخبر اللجنة الفرعية بالتطورات الخاصة بمشروع البروتوكول.

البند الثالث المنفرد هو البند التاسع، "بناء القدرات في مجال قانون الفضاء"، وفي الدورة السابعة والأربعين في ٢٠٠٨ وافقت اللجنة الفرعية على الاحتفاظ بهذا البند على جدول أعمالها في دورتها الثامنة والأربعين الوثيقة A/AC.105/917 الفقرة ١٥٠، وأوصت اللجنة الفرعية كذلك الدول الأعضاء والمراقبين الدائمين في اللجنة ومكتب شؤون الفضاء الخارجي أن ينظروا في المبادرات الواردة في الفقرة ١٢٨ من تقرير اللجنة الفرعية القانونية عن دورتها السابعة والأربعين، وأن تعلم اللجنة الفرعية في دورتها الثامنة والأربعين بأي إجراءات أو تدابير تم اتخاذها أو تم وضع التصور لها على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية.

واللجنة الفرعية في ٢٠٠٨ طلبت كذلك إلى مكتب شؤون الفضاء الخارجي أن يواصل استكشاف إمكانية تطوير منهج من أجل دورة أساسية في قانون الفضاء، وخاصة لصالح

الخمسين. واللجنة الفرعية في العام الماضي في دورتها السابعة والأربعين وافقت على أن تكون السيدة ماربو من النمسا رئيسة لهذا الفريق العامل، ولذا أقترح عليكم الآن أن ننشئ الفريق العامل المعني بهذا البند من جدول الأعمال في ظل رئاسة السيدة ماربو، لا اعتراض فيما يبدو، *تقرر ذلك إن شاء الله*. وأتوجه إلى السيدة ماربو بتهاني وأمنيّاتي الخالصة بالتوفيق في دورة هذا العام.

حضرات المندوبين، بعض الملاحظات الآن حول استخدام خدمات المؤتمرات المتاحة للجنة الفرعية، لعلمكم تذكرون أن اللجنة الفرعية، وعملاً بالطريقة المعهودة خلال السنوات الماضية، قد وافقت على أن يظل التنظيم المرن في عملنا أساس العمل الذي تقوم به اللجنة الفرعية وتنظيمه، ولذا أقترح عليكم أن نتبع نفس النهج المرن هذا العام في تنظيم العمل بحيث نستند إلى هذه المرونة في تنظيم عمل هذه الدورة أيضاً. أي اعتراض على أن نعمل بهذه الطريقة؟ لا فيما يبدو، *تقرر ذلك إن شاء الله*.

المسائل التنظيمية

والآن سأتناول بعض المسائل التنظيمية، يشترط قرار الجمعية العامة ٧١/٣٢ من أعضاء كل من هيئات الأمم المتحدة أن يبلغ في بداية كل دورة بالموارد المتاحة لها، وسأبلغكم الآن بالترتيبات التي اتخذت لهذه الدورة من دورات اللجنة الفرعية القانونية.

قاعات المؤتمرات أو الاجتماع المخصصة لنا هي القاعة رقم ٣ من قاعات المؤتمرات أي هذه القاعة، وكذلك القاعة رقم ٧ من قاعات المؤتمرات، والقاعات الأصغر C0713 و C0727 و C0729 و C0731 و C0733 و C0735 و E0951، والترجمة الفورية تأتي باللغات العربية والصينية والإنكليزية والفرنسية والروسية والإسبانية، وهناك تسجيل صوتي متوفر للجلسات العامة باللغة الأصلية وباللغة الإنكليزية. وفي مرفق القرار ٢٤٢/٥٦ اعتمدت الجمعية العامة توجيهات حول الحد من مدة الاجتماعات بما في ذلك ما يلي، أولاً، أن تعقد الاجتماعات كالمعتاد خلال ساعات الاجتماع العادية أي بين العاشرة صباحاً والحادية عصاراً وبين الثالثة والسادسة من عصر أيام العمل، ب- أن الهيئات الحكومية الدولية عليها أن تراجع أنماط اجتماعاتها ودورات تقديم تقاريرها بحيث تنسق مع خدمات المؤتمرات في تطويع طلباتها لعقد الاجتماعات الخاصة بالدورات القادمة على ذلك الأساس. وإضافة إلى ما أسلفت، فإن القيود المالية والقيود الخاصة بقدرات خدمات المؤتمرات تتفق والاتجاه الملحوظ

والقضايا المنفردة التي تناقش مرة واحدة، أي عام واحد، ثم البنود التي تناقش في إطار خطة العمل المتعددة السنوات.

أما عن الندوة، فهناك ندوة ينظمها المعهد الدولي لقانون الفضاء والمركز الأوروبي لقانون الفضاء معاً، وستعقد هذه الندوة اليوم يوم الاثنين في ٢٣ من مارس آذار ابتداءً من الساعة الثالثة من عصر اليوم في هذه القاعة، وعنوان الندوة "الذكرى الثلاثون لاتفاق القمر، النظرة إلى الوراء وإلى الأمام، أي الماضي وآفاق المستقبل". ووفقاً لبرنامج عمل الندوة الذي أتيح لجميع الوفود فستقدم عندئذ ستة مقالات وعروض.

أما عن إنشاء الفرق العاملة المنبثقة عن اللجنة الفرعية فكما سبق وذكرت حضرات المندوبين، ووفقاً للفقرة السادسة من قرار الجمعية العامة ٩٠/٦٣، يتوقع منا أن نبقي على الفريق العامل الذي أنشأ بموجب البند الرابع أي "حالة وتطبيق معاهدات الأمم المتحدة الخمس حول الفضاء الخارجي"، وأقترح عليكم الآن تبعاً أن نعيد إنشاء هذا الفريق العامل في إطار هذا البند من جدول الأعمال تحت رئاسة السيد فاسيليوس كاسابوغلو من اليونان الذي أدار أعمال ذلك الفريق باقتدار شديد في العام الماضي، لا أسمع اعتراضاً، *تقرر ذلك إن شاء الله*. وأتوجه إلى السيد كاسابوغلو بأخلص تهاني وأمنيّاتي الطيبة في التوفيق في عمله هذا العام.

وعلاوة على ذلك، ووفقاً للفقرة السابعة من قرار الجمعية العامة ٨٠/٦٣، فستعيد اللجنة الفرعية القانونية عقد اجتماعات فريقها العامل في إطار البند السادس من جدول الأعمال فقط ليبحث المسائل المتصلة بتعريف الفضاء الخارجي وتعيين حدوده، وأقترح أن نعيد إنشاء هذا الفريق العامل هذا العام في إطار هذا البند من جدول الأعمال تحت رئاسة السيد خوسيه مونسيرات فيلو من البرازيل الذي أدار عمل العام الماضي باقتضار، هل توافقون؟ لا أسمع اعتراضاً، *تقرر ذلك*. وأتوجه أيضاً إلى السيد خوسيه مونسيرات فيلو بالتهاني وأطيب أمنيّاتي بالتوفيق في دورة هذا العام أيضاً.

وإضافة إلى ذلك، ووفقاً للفقرة الثامنة من قرار الجمعية العامة ٩٠/٦٣ لاحظت الجمعية العامة وسجلت أن اللجنة الفرعية القانونية سنشئ فريقاً عاملاً بموجب البند الحادي عشر من جدول الأعمال حول التشريعات الوطنية المتصلة باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في أغراض سلمية وذلك وفقاً لخطة العمل المتعددة السنوات التي أقرتها اللجنة الفرعية في دورتها السادسة والأربعين وصادقت عليها اللجنة الرئيسية في دورتها

والآن سأعرض عليكم الجدول الزمني المؤقت لاجتماعاتنا القادمة، هذا الصباح سنعمد بسرعة إلى "تبادل عام في الآراء"، وعصر اليوم وابتداءً من الساعة الثالثة من بعد الظهر فإننا سنعمد في هذه القاعة الندوة التي عنوانها "الذكرى الثلاثون لاتفاق القمر، نظرة إلى الوراء وإلى الأمام"، ندوة ينظمها كل من المعهد الدولي لقانون الفضاء والمركز الأوروبي لقانون الفضاء معاً.

وفي الساعة السادسة من مساء اليوم سيكون هناك بعد انعقاد الندوة حفل استقبال ينظمه كل من المعهد الدولي لقانون الفضاء IISL والمركز الأوروبي لقانون الفضاء في قاعة موزارت في مطعم مركز فيينا الدولي المتواجد في الطابق الأرضي من مبنى F ، أي أسئلة أو تعليقات على جدول أعمالنا كما عرضته عليكم لتوه؟ لا فيما يبدو، لذا إننا سنتصرف على أساسه.

البند الثالث - "التبادل العام للآراء"

حضرات المندوبين، نقترح عليكم الآن أن نبدأ بحثنا للبند الثالث من جدول الأعمال أي التبادل العام في وجهات النظر، وأول متحدث في إطار هذا البند حضرة ممثل اليابان الذي أعطيه الكلمة.

السيد ي. كوميسو (اليابان) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً جزيلاً حضرة الرئيس، يشرفنا أن نعمل في ظل رئاسة عالم مرموق شهد منشأ قانون الفضاء، وهذا العالم هو أنت طبعاً ونتمنى لك كل التوفيق ونعدك بتعاوننا معك طوال هذه الدورة.

حضرة الرئيس حضرات المندوبين يسعدني أن أحاطب الدورة الثامنة والأربعين للجنة الفرعية القانونية المنبثقة من لجنة استخدام الفضاء في الأغراض السلمية، الكوبوس، بالنيابة عن الحكومة اليابانية، وأود أن أتوجه بخالص امتناني للرئيس السيد كوبال والسيدة والدكتورة مارلان عثمان مديرة مكتب شؤون الفضاء الخارجي، الأوسا، وموظفيها المتفانين والقديرين جداً على جهودهم المضيئة من أجل الإعداد لهذه الدورة.

ومنذ آخر دورة عقدناها هنا تمت فعاليات ملحوظة وأحداث ملحوظة عدة في إطار استكشاف اليابان للفضاء، وسأخص بالذكر بعضها، أولاً فإن فييت، أي هيئتنا التشريعية أصدرت ما يسمى بقانون الفضاء الأساسي في مايو/أيار من العام الماضي، وهذا القانون يوكل الهيئات الفضائية بالقيام بأنشطة فضائية يابانية بطرق تروج وتعالج الصناعة وتحسن من حياة

والممثل في زيادة الطلب على كل من خدمات الاجتماع وخدمات الوثائق، ولا يمكن للقدرة الحالية أن تستوعب المزيد من عبء العمل. وهناك حاجة إلى التقيد الصارم فعلاً والأصرم بالتوجيهات الخاصة بتوفير خدمات الترجمة الفورية وخدمات الاجتماع والوثائق، وبالأخص فإن الاجتماعات الخاصة والمشاورات غير الرسمية والاجتماعات التي تتعدى ساعات العمل المعتادة أو الاجتماعات في أيام من غير أيام العمل فهي لن تحظى بأي خدمات، وقسم خدمات إدارة المؤتمرات قد أدخل عدد من تدابير الكفاءة وتحسين الإنتاجية كزيادة الاستعانة بمصادر خارجية ومعالجة الوثائق بالكامل بالطرق الإلكترونية والتقليل من حالات العمل الزائد أو العمل الليلي والمساعدة المكثفة في صياغة التقارير وتحريرها. وتبعاً فإن التنسيق الأوثق والتعاون فيما بين الوفود والأمانة الأساسية وخدمات المؤتمرات يزداد أهمية وزملائنا في خدمات المؤتمرات سيبدلون قصارى جهدهم لكي يقدموا لنا الخدمات التي قدموها في الماضي، ولكن بتقديم الوثائق الخاصة بالدورات في موعدها المناسب سيتمكنون من توفير جميع هذه الوثائق قدر الإمكان باللغات الرسمية الست، إلا أنه بصدد القيود المذكورة أعلاه فإن معظم الوثائق قد لا يكون متاحاً لدورة الاختتام التي تعقد بعد الظهر بدون أي تحريض، بحيث لا تكون متاحة إلا باللغات الإنكليزية، على حسب تأخرنا في تقديمها لتعالج وتجهز.

وبالنيابة عنكم أود أن أؤكد للأمانة أننا سنعمل قطعاً على حسن تعاونها كالمعتاد وفهم الوفود لها في الوفاء بالقيود الزمنية الخاصة بتقديم الوثائق. وأنا واثق من أننا سنحقق نتيجة موفقة بفضل ذلك.

وأود أن أذكر الوفود بطلب الجمعية العامة الخاص بالتقصير من طول التقارير التي تعرضها الأمانة بما في ذلك تقارير الهيئات الحكومية الدولية، ولذا أود أن أبلغكم الآن بأنه بالنسبة لهذه الدورة من لجنتنا الفرعية فإن الأمانة ستقصر التقارير وفقاً للتوجيهات الصادرة عن الأمين العام بدون التأثير على جدوتها ومحتواها ولذا أستمحكم هنا فهمكم وتعاونكم في هذا المجال.

وأخيراً فإن الوفود مطالبة بإقفال هواتفها المحمولة عند دخول أي قاعة من قاعات المؤتمرات، لا هذه القاعة فحسب. وإن الهواتف المحمولة التي تكون مشحولة أو في حالة ترقب، تعرقل نظام الصوت في قاعات المؤتمرات وتبعاً فهي تؤثر على جودة الترجمة الفورية وتسجيل الصوت، ولذا أحثكم على أن تنزلوا عند طلبنا هذا لو تفضلتم. شكراً.

مثل بروتوكول كيوتو والنظام العالمي لرصد مناخ الأرض التابع لمنظمة الأرصاد الجوية العالمية جيكوس وكذلك برنامج الأمم المتحدة للبيئة ونظام النظم العالمي لرصد الأرضي جيوس ومجموعة رصد الأرض جيو.

وكذلك وفي العالم الماضي شهدنا رسو الوحدة التجريبية اليابانية كيبو وهي مرفق تخزين قائم على مدار ومرفق أساسي لإقامة تجارب بالمحطة الفضائية الدولية. وهذه الفعالية كانت بداية لعهدنا الجديد في مجال استكشاف الفضاء البشري.

وهناك مكوك فضاء أطلق في الخامس عشر من آذار/مارس يحمل ملاحاً يابانياً وهو السيد يوكاتا وأطلق في الفضاء ليقيم هناك ثلاثة أشهر في محطة الفضاء الدولية، وهي أطول مدة يقيم فيها رائد ياباني في الفضاء. وبعد ذلك تم رسو وحدة خارجية خاصة بالتجارب بمحطة الفضاء الدولية وستستكمل تجميع كيبو المذكور، أي الوحدة التجريبية.

وإضافة إلى هذه البعثات المقررة كالمعتاد، فهناك إطلاق مركبة نقل H2 اسمها HTV من المتوقع أن تكون هامة في توفير بيانات في محطة الفضاء الدولية بعد سحب المكوكات الفضائية. وإطلاق H2B في بعثة إعادة إمداد من المقرر أن تتم في مرحلة معينة من هذا العام وأملنا أن المجتمع الدولي سيستخدم كيبو وبحيث يصبح كيبو رصيماً علمياً قيماً للجميع وإطلاق H2B كمركبة نسخة محينة وأفضل لمركبة H2A الأصلية الأولية، والمحركان في H2B هما في المرحلة الأولى يزيدان من قدرة هذه المركبة ويتوقع أن يفسح هذا مجالاً كبيراً لإمكانات عظيمة في المستقبل.

وأما بالنسبة لساتل المدار القمري الذي اسمه كاكوبا الذي أطلق في ٢٠٠٧، فقد نجحنا في استكمال العملية المخطط لها في تشرين الأول/أكتوبر الماضي ومنذ ذلك الحين بدأت كاكوبا بعثة ممتدة وهي تراقب القمر بدقة على مستوى ارتفاع منخفض، وحالياً فإن تحليل البيانات المكتسبة من كاكوبا يجري ونتائج علمية واسعة النطاق بدأت تنشر واحدة تلو الأخرى، وهناك أمثلة تشمل مثلاً صور من حلقة [؟يتعذر سماعها؟] المحيطة بالأرض أثناء خسوف القمر، وهي من القياسات الأولى الناجحة لمجال القمر ذي الجاذبية البعيدة، وهي مرحلة أيضاً لإطلاق تقارير بحوث لبيانات رصد في مجلة ساينس، وسنعرض عليكم DVD عن ذلك يوم الأربعاء في [؟معرضنا؟].

المواطنين وتضمن الأمن القومي وتظل تعزز العلاقات الدولية والتعاون الدولي، وهذا يقتضي تطويراً إضافياً لقوانيننا ولوائحنا لكي ننفذ القانون الأساسي. واستكشاف الفضاء واستخدامه أمر سيتم في إطار هذا القانون ويستمر في إطار المعاهدات ذات الصلة بالفضاء، وعملاً بمبادئنا السلمية الراسخة في دستورنا. وعلى أساس هذا القانون فقد أنشأنا في آب/أغسطس ٢٠٠٨ مرفقاً رئيسياً استراتيجياً لتطوير الفضاء واستخدامه، وقد أنشئ وهو تابع لمكتب رئيس الوزراء، وهذا المقر الذي يرأسه رئيس الوزراء يضع حالياً خطة الفضاء الأساسية لأنشطتنا القادمة ويتوقع أن تستكمل معالمها في أيار/مايو القادم.

في أوائل العام الماضي، في نيسان/أبريل وافق مجلس وزرائنا على الخطة الأساسية للنهوض بالمعلومات الجغرافية الفضائية واستخدامها وخطة العمل الخاصة بالنهوض بهذه المعلومات أنشأت ووضعت في آب/أغسطس ٢٠٠٨، وهذه الخطوات تتماشى وزيادة إنجازنا للدور الهام الذي تؤديه التكنولوجيا الساتلية على الدور الذي يؤديه تحديد المواقع والملاحة ونظم التوقيت باستخدام التكنولوجيا الساتلية في تحسين جودة الحياة والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

هدفنا الأساسي في استكشاف الفضاء هو تمهيد السبيل لمجتمع آمن ومزدهر وإن توسيع معارفنا العلمية تطلع هام في إطار هذه الأنشطة، ومنطلق هذه الأحداث فقد ضللنا بشكل حثيث نقوم بأنشطتنا الفضائية وأنتجنا في هذه الأثناء وحققنا نتائج ملموسة متعددة.

وبالنسبة لأنشطتنا الفضائية فقد نجحنا في إطلاق صاروخي H2A في شباط/فبراير ٢٠٠٨ وكانون الثاني/يناير من هذا العام، ومن خلال عمليات الإطلاق هذه، فإن اليابان زادت ثقنتها في النهوض بالتكنولوجيا الفضائية. وفي كانون الثاني/يناير من هذا العام فإن الرحلة الخامسة عشرة لمركبة H2A قد نجحت بإطلاق ساتل رصد غازات التقيئة كوسات المسماة أيضاً ببوكي وهو سيتيح لنا قياسات دقيقة جداً لغازات الاحتباس الحراري على صعيد عالمي، ويتوقع أن تسهم هذه البعثة كوسات أيضاً في تطوير تشكيلة جديدة من السياسات لمنع الاحتباس الحراري العالمي لأن هذه البعثة لا تراقب حسب الغازات هذه بدقة عالية وإنما ترصد كثافة ثاني أكسيد الكربون والميثان على سطح الأرض من ٥٦ ألف نقطة مراقبة وهي تتعدى بذلك القدرة الحالية بحوالي ٣٠٠ نقطة. والغرض هو النهوض بالجهود الدولية التي تحاول الحيلولة دون الاحتباس الحراري في العالم

هذه اللجنة الفرعية وستعمل بشكل وثيق مع البقية هنا من أجل أن نبذل أهدافنا بشكل فعال وكفؤ. شكراً.

الرئيس: شكراً صاحب السعادة سفير اليابان على تقديمك هذا البيان الذي كان زاخراً بالمعلومات الهامة مع عرضك لموقفكم من مختلف البنود قيد النقاش هنا في اللجنة الفرعية. وبالنيابة عن مديرة مكتب شؤون الفضاء الخارجي وموظفيه وبالأصالة عن نفسي أود أن أشكرك أيضاً على كلمتك الرقيقة التي توجهت بها إلينا، ويستفاد من بيانك الذي كان زاخراً بأفكار مختلفة هامة. إن اللجنة الفرعية ينبغي أن ترحب بصدور قانون الفضاء الأساسي على يدي البرلمان الوطني [؟يتعذر سماعها؟] وهذا أمر تدعوه أنت في اللجنة الفرعية واستمعنا أيضاً بعناية إلى نتائج جهودكم في استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في أغراض سلمية، وبعض هذه الجهود بارز جداً ونتابع باهتمام مشروع غاغويا الياباني طبعاً فهو مشروع شيق جداً وهام وسيطور مزيداً طبعاً. كما نرحب بالخطوات الملموسة التي قمتم بها للتخفيف من الحطام الفضائي باعتماد التوجيهات الخاصة بتخفيف الحطام هذا، وبتعيين خبراء من جاكسا لذلك. شكراً لبيانك.

والتحدث التالي على قائمتي هذا الصباح هو حضرة ممثل الصين السفير ج. تانج، تفضل.

السيد ج. تانج (الصين) (ترجمة فورية من اللغة الصينية): سيدي الرئيس، بداية، اسمح لي نيابة عن وفد الصين أن أعرب مقدار سعادتنا إذ نراك ترأس من جديد أعمال اللجنة الفرعية القانونية ونحن على يقين أننا بفضل حكمتك وجهود الجميع سنوفق إلى الوفاء بمهام هذه الدورة.

سيدي الرئيس، لقد كانت السنة الماضية مليئة بالأحداث المثيرة بالنسبة إلى الصين حيث أطلقت إحدى عشرة بعثة بنجاح مما مثل رقماً قياسياً سنوياً جديداً وقد مشى رواد الفضاء الصينيون في الفضاء في الثامن من أيلول/سبتمبر الماضي مما سجل خطوة جديدة في مسعى الصين إلى إرسال رحلات مأهولة، والبعثة تشانغ ١ القمرية قد أتمت كل مهامها العلمية وحطت على القمر في آذار/مارس ٢٠٠٩، وقد شرع رسمياً في تنفيذ هذا المشروع الجديد، وهناك جيل جديد من عربات الإطلاق ومن مختبرات الفضاء التي يجري الآن البحث والإعداد لتطويرها. وستواصل الصين الإسهام في المسعى الإنساني العام لاستكشاف الفضاء الخارجي.

وكانت اليابان مفيدة جداً في وضع نظام للبيانات يكمل بيانات السواتل من أجل تدبر الكوارث، وإن كلاً من المنتدى الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ [؟يتعذر سماعها؟] الفضاء الإقليمية [؟يتعذر سماعها؟] والميثاق الدولي للفضاء والكوارث الكبرى يستخدمان هذا النظام. وإلى جانب دول أخرى فإن اليابان بدأت مشروع سينتينل آسيا الذي هو نظام لدعم تدبر الكوارث في آسيا والمحيط الهادئ.

وإن سائل رصد الأرض الياباني دايش ألويس والسائل الهندي يوفران المعلومات اللازمة والمعطيات لتشغيل سينتينل آسيا، وحالياً هناك ٥١ منظمة وطنية من ٢٠ دولة و ٨ منظمات دولية تعمل في سينتينل آسيا، إلا أننا نعتزم أن نمي هذا المشروع بزيادة عدد السواتل وزيادة مساهماتنا أيضاً، وسنخطط لإطلاق سائل سيكون خلفاً لدايش لكي نبقى على عمليات الرصد هذه.

وما زلنا نعمل أيضاً بشكل ملموس على التخفيف من الحطام الفضائي ووكالتنا جاكسا تؤدي دوراً رئيسياً في تطوير المعايير الخاصة بتخفيف هذا الحطام وخبرائنا كانوا يمينين جداً في عمل اللجنة التنسيقية المشتركة بين الوكالات المعنية بالحطام الفضائي [؟يتعذر سماعها؟] واليابان سيبقي على جهوده في السنوات القادمة للتخفيف من هذا الحطام.

نحن طرف في أربع معاهدات فضائية، وهي معاهدة الفضاء الخارجي واتفاق الإنقاذ والإعادة وإتفاقية المسؤولية واتفاقية التسجيل، ونحن نقوم بأنشطتنا الفضائية بما يتماشى بشكل مخلص وثابت مع هذه المعاهدات. واليابان ستظل تتخذ خطوات مختلفة لمعالجة الجوانب القانونية المنبثقة عن البرامج الفضائية. وهذه المعاهدات كلها لا غنى عنها في توفير الإطار والنظام القانوني اللازم لأنشطتنا في وجه تزايد صعيد ونطاق الأنشطة الفضائية، ولذا فإنني أكرر ضرورة استخدام مختلف المنتديات، بما في ذلك هذه اللجنة الفرعية القانونية لمناشدة جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى اتفاقيات الفضاء هذه أن تنضم إليها في أسرع ما يمكن وستساند اليابان أية مبادرة من هذا القبيل تتخذها لجننتنا الرئيسية لتحقيق هذا الغرض.

حضرة الرئيس، هناك ولاية هامة جداً أوكلت إلى لجننتنا الفرعية هذه، القانونية، ألا وهي توليد النقاش حول الجوانب القانونية للبرامج الفضائية بين الخبراء وذلك لضمان أن تتم كل الأنشطة بشكل حر ومنصف. واليابان بصفتها من الدول الرائدة من أنشطة الفضاء الخارجي ستظل تقيم أعمال وأنشطة

سيدي الرئيس، إن الفضاء الخارجي هو مراح متاح للبشرية جمعاء واستغلاله ينبغي أن يعود بالنفع على البشرية بأسرها، وعلى أساس أن المبادئ والتكافؤ والمنافع المتبادلة والاستغلال السلمي فإن الصين قد قامت في السنة الماضية بالكثير من أنشطة التعاون المثمر مع الدول الأخرى لا سيما الدول النامية في مجال أنشطة الفضاء. والصين والعديد من الدول قد أنشأت لجان مشتركة للتعاون في مجال الفضاء وبعض المشاريع التعاونية يجري تنفيذها حالياً كشأن المشروع المشترك بين روسيا والصين للمسير الخاص بكوكب المريخ والمشروع المشترك بين الصين والبرازيل للسواتل رقم ٣، ومشروع آخر مشترك مشروع النجمتين المشترك بين الاتحاد الأوروبي والصين.

كذلك فإن منظمة التعاون الفضائي في آسيا قد أنشأت في السنة الماضية في بيجين وذلك كي تكون أداة فعالة في التعاون بين دول آسيا والمحيط الهادي في هذا المجال، والحكومة الصينية قد قدمت الدعم لهذه المبادرة وتشجع الدول الآسيوية والتي تنتمي إلى منطقة المحيط الهادي إلى تبادل الخبرات والمعارف والتعاون في هذا المجال، وتدعو سائر الدول المعنية إلى اللحاق بنا.

كما أننا يسرنا إذ نرى التعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالفضاء الخارجي في سبيل الشروع في تنفيذ برنامج يو إن سبايدر ومن خلال مكتبه في بيجين في أقرب الآجال.

سيدي الرئيس، إن الحكومة الصينية تقدر جل التقدير عمل اللجنة الفرعية القانونية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالفضاء الخارجي في سبيل تعزيز النظام القانوني الذي يحكم أنشطة الفضاء وتعزيز الدور في مجال تعزيز القدرات في مجال القانون الفضائي لمصلحة الدول النامية ومساعدة تلك الدول في تنفيذ التوجيهات الخاصة بالتخفيف من أثر الحطام الفضائي والمساعدة في تمويل هذه الأنشطة. والصين ستتنضم إلى سائر الدول في مسعاها إلى إقامة بيئة فضائية قوامها السلم والأمن [؟يتعذر سماعها؟] دولة القانون.

الرئيس: الشكر لك يا سيدي سعادة سفير الصين على هذه الكلمة، لقد أصغيت بعناية إلى هذا البيان وانتبهت إلى تسجيل الصين رقماً قياسياً سنوياً جديداً من حيث عدد عمليات إطلاق البعثات الفضائية المختلفة مما يشهد على ازدهار هذه التكنولوجيا الفضائية في بلادكم. كما سمعنا عن الدعم الكامل الذي توليه الصين للمعاهدات الخمس من معاهدات الأمم المتحدة المعنية بالفضاء، وسمعنا عن جهود الصين في سبيل زيادة عدد

في مجال تطبيقات الفضاء، فإن الحكومة الصينية قد كان لها دور نشط في استخدام التكنولوجيات والعلوم الفضائية لتحقيق التنمية الاجتماعية، وبعد الهزات الأرضية العنيفة التي عصفت بمنطقة [؟يتعذر سماعها؟] في السنة الماضية فإن الحكومة قد استخدمت السواتل لتقديم بيانات الرقابة في إثر الهزة وخدمات كشأن الاتصالات والملاحة وتحديد المواقع في مساعدة عمليات الإنقاذ والإغاثة. وخلال الألعاب الأولمبية في بيجين فإن سواتل الرصد الجوي الصينية قد قدمت خدمات يعتد بها في هذا المجال، وعند تصدي استراليا لحرائق الغابات في شباط/فبراير من السنة الماضية فإن الصين قد قدمت كثيراً من البيانات الساتلية بشأن البيئة والإنقاذ من الكوارث مما يشهد على روح التعاون ونجدة الذين يحتاجون إلى ذلك.

سيدي الرئيس، ما فتأت الصين تدافع على الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي وهي تلتزم بكافة المعاهدات الخمس والمبادئ الأساسية المتضمنة ضمنها والتي تحكم أنشطة الفضاء وتظل الصين نصيراً عتيداً لتحقيق الوثام والانسجام في الفضاء الخارجي، والصين تعتقد أن المعاهدات الخمس التي تنظم أنشطة الفضاء هي التي ينبغي أن تحكم أنشطة الدول في الفضاء الخارجي وهي التي تمثل الإطار القانوني الذي يحكم استكشاف الفضاء واستخدامه، ويضمن السعي وراء المقاصد النبيلة من استكشاف البشر للفضاء الخارجي وتمثل الأساس والنواة للنظام القانوني الفضائي.

في الآن نفسه ينبغي أن نعترف أيضاً بأن اضطراد اتساع الأنشطة البشرية في الفضاء الخارجي وتكاثر استخدامات الفضاء قد جعلتنا في مواجهة مشاكل جديدة وتحديات متفارقة من بينها مسألة التسليح في الفضاء أو تسليح الفضاء والسباق نحو التسليح في الفضاء. والمعاهدات الحالية الخاصة بالفضاء وإن كانت قد أرسلت المبادئ الأساسية لاستخدامات الفضاء في الأغراض السلمية فإنها لا تزال تعوزها التفاصيل والقواعد القانونية التي من شأنها أن تحول دون تسليح الفضاء والسباق نحو التسليح في الفضاء الخارجي. وفي رأينا فإن المجموعة الدولية مدعوة إلى بحث صوغ صكوك قانونية جديدة ترسي الأساس القانوني لدرء هذا الخطر الجديد الذي يتهدد الأمن في الفضاء الخارجي. والصين على استعداد بالتعاون النشط مع سائر الدول الأعضاء في هذا الصدد، وتود أن تكرر رأيها الذي مفادها أن صوغ أية قواعد جديدة لا ينبغي له أن يكون مخالفاً للأهداف والمبادئ المنصوص عليها ضمن المعاهدات الخمس القائمة والخاصة بالفضاء ولا أن تحول أسس أو تزيغ عن أسس نظام قانون الفضاء.

الأمم المتحدة الخمس المعنية بالفضاء وتطبيقها في إطار الفريق العامل الذي سيرأسه الدكتور ف. كاسابوغلو من اليونان.

كما أننا نولي عناية خاصة إلى ما سيدور من مداوات بشأن المعاهدة الخامسة بين معاهدات الأمم المتحدة المعنية بالفضاء وهي اتفاق سنة ١٩٧٩ والذي يحكم أنشطة الدول على كوكب القمر وغيره من الأجرام الفضائية السماوية، كذلك فإننا يسرنا أن سبع دول أطراف في الاتفاق قد كانت في السنة الماضية قدمت بياناً مشتركاً بشأن التزامها وانضمامها إلى هذا الاتفاق اتفاق ١٩٧٩ مما مثل قاعدة مفيدة للنظر في هذا الموضوع.

الموضوع الخاص، أو البند الخاص بتعريف الفضاء الخارجي وتعيين حدوده وتحديد صفاته واستخدامه هو من البنود التي ظلت مطروحة على بساط الدرس ضمن جدول أعمال اللجنة لسنوات متتالية دون أن يفضي ذلك إلى نتيجة تذكر، واعتباراً للجهود المتصلة التي يبذلها رئيس الفريق العامل الأستاذ خوزيه مونسيرات فيلو من البرازيل فقد أعطي دفعٌ جديد لأعمال هذا الفريق العامل، وباعتبارنا مهتمين بوجه خاص بهذا الموضوع فإننا قد تفكرنا في فكرتنا المتمثلة في تنظيم إطار الفريق العامل وعقد اجتماع علمي في إطاره، وعرض الفكرة على الدول المعنية، وإن كان بحث هذه المسألة بقدر أكبر من التفصيل حتى وإن لم يحصل بعد الاتفاق العام بشأن هذا المقترح خلال الدورة الماضية للجنة الفرعية فإنه يمكن مواصلة الجهود لتحقيق تلك الغاية في هذا العام لما من شأن ذلك أن يؤدي من نتائج إيجابية من خلال مواصلة النقاش بشأن هذا الموضوع.

سيدي الرئيس، لسنوات عديدة ظل موضوع استخدام مصادر القدرة النووية في الفضاء الخارجي من البنود المدرجة في جدول أعمال اللجنة الفرعية القانونية، مع ذلك فإن العديد من الوفود المشاركة في أعمال اللجنة الفرعية قد أدركت أن أي تقدم يرجى تحقيقه في هذا المجال هو رهين إلى حد بعيد بالنتائج الإيجابية للعمل المتعلق الذي يجري في إطار اللجنة الفرعية العلمية والفنية والتقنية، لذلك فإن وفدنا في اللجنتين الفرعيتين معاً قد أعرب عن أمله في أن جهود فريق الخبراء المشترك التابع إلى اللجنة الفرعية والوكالة الدولية للطاقة الذرية والذي عمل على صوغ إطار مؤسس تقنياً فيما يخص الغايات والتوصيات بشأن السلامة والذي يخص تطبيقات مصادر القدرة النووية سيوفق بنجاح في أعماله، وهو ما تم خلال هذا العام أثناء دورة اللجنة الفرعية الفنية والعلمية. وفي رأينا فإن النتائج الإيجابية لتلك المداوات من شأنها أن تتيح للجنة الفرعية القانونية أن

الدول الأطراف في المعاهدات الخمس المذكورة، كما أننا سجلنا ملاحظتك بشأن المشاكل المستجدة في مجال قانون الفضاء والحاجة إلى وضع صكوك قانونية جديدة لا سيما فيما يخص أمن الفضاء الخارجي.

أخيراً، فإننا استمعنا إلى ما قلت عن مشاريع التعاون المختلفة التي أبرمت حكومتك اتفاقات بشأنها مع دول أخرى وشرعت في تنفيذها وكذلك تعاون الحكومة الصينية مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالفضاء الخارجي لا سيما في سبيل إنشاء مركز في نطاق برنامج يو إن سبايدر.

شكراً جزيلاً على هذه الكلمة، والكلمة الآن لمثل الجمهورية التشيكية، نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

السيد ف. هافليك (الجمهورية التشيكية) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً يا سيدي الرئيس نيابة عن وفد الجمهورية التشيكية، فإن في نيتي أن أسوق بعض الملاحظات بشأن أهم بنود جدول الأعمال في دورة هذا العام من دورات اللجنة الفرعية القانونية في لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، ولكن قبل ذلك اسمح لي أن أعرب عن مبلغ سروري إذ أراك ترأس من جديد أعمال هذه الدورة خلال السنة الأولى من الفترة المالية التي انتخبت لها لتبوأ مقعد الرئاسة قد أثبت مدى قدرتك الفائقة على حسن قيادة أعمال اللجنة الفرعية بما أوتيت من خبرة مديدة، ونحن على يقين بأن التوفيق والنجاح سيكونان حليفك خلال السنة الثانية من ترأسك للجنة الفرعية. كذلك فإننا نعرب عن تقديرنا لمديرة مكتب الأمم المتحدة المعني بالفضاء الخارجي السيدة مازلان عثمان وإلى أمين اللجنة الفرعية الدكتور نيكولاس هيدمان وكافة أعضاء مكتب الأمم المتحدة المعني بالفضاء الخارجي الذين يساعدون هذه اللجنة الفرعية في مداولاتها.

كما سبق أن ذكرنا في بيانات سابقة فإن وفد الجمهورية التشيكية، بالنيابة عن بلادي وليس عن الاتحاد الأوروبي، يولي أهمية كبرى إلى لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ويعتبر... ولجنتها الفرعية القانونية ويرجو أن يتزايد عدد الدول الأعضاء التي تنضم إلى معاهدات الأمم المتحدة الخاصة بالأنشطة الفضائية.

كذلك فإن وفدنا يود أن نعمل معاً من أجل إرساء أسس نظام قانوني لتنظيم أنشطة الفضاء بوجه عام، لذلك فإننا نولي أهمية كبرى إلى المداوات الخاصة بشأن حالة معاهدات

العسيرة والتي ظلت قائمة فترة من الزمن والخاصة بتخفيف الحطام الفضائي، هناك أحداث طرأت مؤخراً في الفضاء في رأينا تؤكد أن الجوانب القانونية الخاصة بالتخفيف من حطام الفضاء لا ينبغي أن تغفل أو تهمل. شكراً لحسن الإصغاء.

الرئيس: الشكر لك يا سيدي ممثل الجمهورية التشيكية على بيانك وقد تعرضت فيه إلى أهم بنود جدول أعمالنا التي سنتناولها خلال هذه الدورة، لقد لفت نظري على وجه الخصوص أن الجمهورية التشيكية تؤيد ضرورة تعزيز الأساس القانوني للأنشطة الفضائية وذلك بزيادة عدد الدول والمنظمات الدولية المنتسبة إلى معاهدات الأمم المتحدة الخاصة بالفضاء، وكذلك ما قلته بشأن الفرقاء العاملة ومهامها ومقبل مداولاتها لمختلف البنود في جدول الأعمال.

وأخيراً فإنك تطرقت أيضاً إلى عمل الفريق العامل الجديد الذي أنشأناه في إطار خطة العمل متعددة السنوات وكذلك سجلت تأييدك لبحث بند مفرد جديد وهو تبادل عام للمعلومات بشأن الآليات الوطنية لتنفيذ تدابير تخفيف الحطام الفضائي.

أشرك أيضاً نيابة عن كافة الأعضاء وعن هيئة المكتب على عبارتك اللطيفة وأوجه نفس عبارات الشكر إلى ممثل الصين الموقر وقد فاتني ذلك عند انتهائه من بيانه.

نواصل هذا النقاش العام من التبادل العام للآراء والمتحدث التالي في قائمة طالبي الكلمة هي ممثلة أوكرانيا الموقرة، تفضلي يا سيدتي.

السيدة ك. هيوفيشين (أوكرانيا) (ترجمة فورية من اللغة الروسية): سيدي الرئيس، نيابة عن وفد أوكرانيا أود أن أهنيك بداية على انتخائك ونحن على يقين بأن هذه الدورة الثامنة والأربعين للجنة الفرعية القانونية ستكفل بالنجاح بقيادتك.

سيدي الرئيس، سيداتي سادتي، في إطار هذا البند من جدول الأعمال نود أن نستعرض عدداً من الأنشطة التي نفذتها أوكرانيا في مجال أنشطة الفضاء.

سنة ١٩٩٨ قد شهدت اعتماد برنامجاً شاملاً للأنشطة الفضائية في أوكرانيا للسنوات بين ٢٠٠٨ و ٢٠١٢ ومن أهم المهام المنصوص عليها في البرنامج تعزيز التعاون الدولي في هذا الباب. وكما كان الشأن في الماضي، فإن بلادنا ما فتأت تولي الأهمية

ترفع من مستوى مباحثاتها بشأن هذا البند المتعلق ببحث وإمكان مراجعة المبادئ الخاصة باستخدام مصادر القدرة النووية في الفضاء الخارجي مع إيلاء العناية اللازمة لمبدأ الحادي عشر في مبادئ سنة ١٩٩٢.

سيدي الرئيس، خلال هذا العام ينبغي للجنة الفرعية أن تواصل بحثها للموضوع المتعلق بتعزيز القدرات في مجال قانون الفضاء، والنقاط بشأن هذا الموضوع إلى حد الآن قد سمح بإعداد قائمة بالأنشطة التي من شأنها أن تعزز القدرات في مجال قانون الفضاء، لا سيما لمصلحة الدول النامية. والجمهورية التشيكية قد أجابت على الاستبيان الذي وجهته الأمانة العامة بهذا الصدد، وقد أفادت الجمهورية التشيكية بما تفضله من إجراءات وتدابير مخصصة في هذا الصدد.

كما أن وفدنا أيضاً يستحسن الجهود المبذولة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالفضاء الخارجي، أوسا، لإتمام وضع مسودة منهاج حلقة دراسية أساسية لقانون الفضاء ومواصلة سلسلة الحلقات الدراسية المتعلقة بقانون الفضاء وذلك بالتعاون مع الدول المضيفة بغية تعميم المعارف المتصلة بقانون الفضاء الدولي والوطني.

سيدي الرئيس، في السنة الماضية كانت اللجنة الفرعية القانونية قد شرعت في بحث بند جديد في إطار خطة العمل متعددة السنوات وهو التبادل العام للمعلومات بشأن التشريعات الوطنية الخاصة بالاستكشاف السلمي واستخدام الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية، وهذا العام ينبغي للجنة الفرعية القانونية أن تنشئ فريقاً عاملاً لبحث الردود الواردة من الدول الأعضاء بشأن تشريعاتها الوطنية بغية الوصول إلى فهم النحو الذي قامت من خلاله الدول الأعضاء بتنظيم أنشطتها الفضائية الحكومية والخاصة وسيكون ذلك عنصراً أساسياً في خطة العمل، لذلك، فإن وفدنا يستحسن إذ قررت اللجنة الفرعية العلمية تعيين الأستاذة ماربو من النمسا رئيسة للفريق العامل المعني ونحن نتمنى لها النجاح في مهامها الجليلة.

سيدي الرئيس، في جدول أعمال هذا العام، جدول أو بند جديد، مفرد جديد، معروض للنقاش ويخص تبادلاً عاماً للمعلومات بشأن الآليات الوطنية المتصلة بتدابير تخفيف حطام الفضاء. ووفد الجمهورية التشيكية يستحسن هذه المبادرة وبعد اعتماد التوجيهات الرامية إلى التخفيف من الحطام الفضائي في إطار لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية فإن من المنطقي أن تشرع اللجنة الفرعية القانونية في بحث المشكلة

القانونية ستسمح بالوصول إلى حلول للمشاكل الهامة المطروحة من حيث التنمية وتطوير قانون الفضاء. وفي سياق بحث البند الرابع في جدول الأعمال والخاص بـ "حالة معاهدات الأمم المتحدة الخمس المتعلقة بالفضاء الخارجي" فإن دولتنا ممثلة للنظام القانوني الدول الذي ينضم الأنشطة الفضائية لذلك فإننا على استعداد لمواصلة هذا الحوار في إطار لجنتنا الفرعية القانونية بغية تعزيز القانون الفضائي الدولي، ونحن على اعتقاد أن تلك المعاهدات تمثل أساساً جيداً للتعاون بين الدول بخصوص استغلال الفضاء الخارجي واستكشافه للأغراض السلمية، ولكن باعتبار سرعة تنامي الأنشطة الفضائية فإن مختلف اتفاقات الأمم المتحدة ومعاهداتها تحتاج إلى التكملة والتحديث، ونعتقد أن الافتقار إلى تعريف وتعيين لحدود الفضاء الخارجي باعتبار سرعة تنامي تكنولوجيا الفضاء من شأنه أن يمثل ثغرة قانونية ليس بالنسبة إلى قانون الفضاء وحده ولكن بالنسبة إلى قانون المجال الجوي أيضاً.

وفيما يخص تزايد انخراط القطاع الخاص في مجال الأنشطة الفضائية وتكاثر الأنشطة التجارية، فلا بد من إيلاء عناية خاصة إلى التشريعات الوطنية في مجال الفضاء.

ويسرنا أن يتضمن جدول الأعمال بنداً بخصوص التشريعات الوطنية بشأن استكشاف الفضاء الخارجي للأغراض السلمية، وقد وقعت أوكرانيا من أكثر من اثنتي عشرة سنة منذ شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ تشريعاً وطنياً ينضم الأسس العامة لأنشطة الفضاء في أوكرانيا وفي المناطق التي تخضع لسيادة أوكرانيا، ونحن الآن بصدد إعداد صياغة جديدة لهذا القانون لتحديثه وتعديله. ونرجو أن لا يختصر في هذا النقاش على تبادل المعلومات فإن من المهم أيضاً أن نستفيد من التجربة الحاصلة لدى بعض الدول، وينبغي أيضاً أن يعكس موقع الأمانة تفاصيل عن تشريعات مختلف الدول في مجال الفضاء فمثل هذه المعلومات من شأنها أن تشجع على تطوير قانون الفضاء في الدول التي لا يزال هذا القانون يخطو خطاه الأولى.

ختاماً، أود أن أؤكد لكم أننا سنشارك في المداولات بشأن تعزيز الأنشطة الفضائية لما فيه خير الإنسانية جمعاء. شكراً.

الرئيس: أشكر السيدة ممثلة أوكرانيا على هذا البيان في إطار هذا البند الثالث، أشكر على العبارات الرقيقة كذلك التي وجهتها لشخص الرئيس، وأسجل أنه من المهام الرئيسية من وجهة نظرك مهمة تعزيز التعاون الدولي في مجال الأنشطة

اللازمة إلى تعزيز التعاون مع سائر الدول المعنية بالفضاء وكذلك مع المنظمات الدولية، وتعزيز التعاون مع دول الاتحاد الأوروبي والوكالة الأوروبية لشؤون الفضاء إنما يُقصد منه إيجاد الظروف المؤاتية مع شركائنا في أوروبا، وفي هذا الصدد ويوم الخامس والعشرين من كانون الثاني/يناير من السنة الماضية أبرمنا اتفاقاً إدارياً بين حكومة أوكرانيا والوكالة الأوروبية لشؤون الفضاء بشأن استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. في الاتجاه نفسه سعينا إلى تعزيز التعاون القائم بين بلادنا وبين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وفي التاسع والعشرين من أيار/مايو أبرمنا اتفاقاً مع مركز الفضاء الألماني بشأن التعاون من مجال الفضاء.

أما عن التعاون مع الولايات المتحدة ويوم الحادي والثلاثين من آذار/مارس ٢٠٠٩ أبرمنا اتفاقاً إدارياً بين حكومة أوكرانيا وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية بشأن التعاون في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية واستكشافه، وذلك الإطار من شأنه أن يكون أساساً قانونياً لتعزيز التعاون بين المنشآت الأوكرانية والأمريكية في مجال أنشطة الفضاء.

خلال نفس السنة، سنة ٢٠٠٨ أبرمنا اتفاقاً بين الوكالة الفضائية الأوكرانية وأوربييت كوربوريشن بشأن التعاون الفني و الإداري وتعزيز مشاركة المنشآت الأوكرانية في إنشاء المركز، مركز الفضاء داروس٢.

مجال آخر ذو أولوية في أنشطة التعاون هو إنشاء مجال موحد للملاحة بين أوكرانيا وحكومة روسيا على أساس عدد من النظم بما في ذلك نظام غلوناس للملاحة الساتيلية وذلك بغية إرساء قاعدة قانونية ومعيارية تسمح بتعزيز التعاون في مجال استنباط برمجيات الملاحة وتحديد المواقع. وبالتعاون مع حكومة روسيا فإننا صغنا مشروعاً للتعاون في سبيل تطوير برنامج أو نظام غلوناس وسيتم توقيع هذا الاتفاق في الربع الأول من هذا العام. واعتباراً للمهام الأساسية للمشروع الدولي [يتعذر سماعها؟] فإننا عززنا التعاون مع البرازيل ومع مصر، كذلك استأنفنا التعاون مع حكومة اندونيسيا يوم السادس من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ أبرمنا اتفاقاً بين حكومتنا وحكومة اندونيسيا ونحن على وشك إبرام اتفاق مماثل مع حكومة بيلاروس وأستراليا والعربية السعودية واتفاق مع البيرو ومع إيطاليا ونحن نسعى إلى تعزيز التعاون مع أذربيجان وكازاخستان.

سيدي الرئيس، إن وفد أوكرانيا يرى أن جميع البنود المدرجة في جدول أعمال هذه الدورة هي بنود هامة، والأمل يحدونا في أن أنشطة هذه الدورة من دورات اللجنة الفرعية

في المنطقة الاستوائية. وتاييلند على ثقة من أن مشروع SMMS سوف يفيد اقتصاد المنطقة وسوف ييسر الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي.

السيد الرئيس، بالنسبة للتطورات الأخيرة في التكنولوجيا الفضائية، وخاصة في مجال الاتصالات وسياحة الفضاء حتى وإن كان ذلك في المراحل الأولى إلا أنه يبشر بتجارة مربحة في المستقبل، فإن هناك طلبات متزايدة بالنظر إلى ذلك على خدمات تكنولوجيا الفضاء، وبالتالي وبالنظر إلى الطابع المحفوف بالمخاطر لخدمات الإطلاق فلا يمكننا أن نترك هذه المسألة جانباً لأنه قد يكون لها أهمية حاسمة بالنسبة لمسؤولية دول الإطلاق وكذلك شركات التأمين، وكنتييجة لذلك من الضروري أن نضع معايير واضحة تماماً بالنسبة لتعريف الفضاء الخارجي وتعيين حدوده.

وبالنسبة لتسجيل الأجسام الفضائية، هناك عدد من القضايا القانونية الخاصة بقانون الفضاء وهناك كذلك مشاكل عملية في هذا المجال، على سبيل المثال، في حالة بيع نظام ساتلي بالكامل لمشغل آخر أو لبلد آخر، هل أن هذا الساتل سيكون بحاجة إلى تسجيل باسم الدولة المشتري؟ وهل أنه في ظل هذه الظروف عملية النقل هذه سوف تجعل الدولة الأولى ليست في وضع كدولة إطلاق؟ شكراً سيادة الرئيس.

الرئيس: شكراً لتاييلند على هذا البيان العام في إطار هذا البند، وأود أن أقول أنني استمعت بكل انتباه إلى المعلومات التي تقدمت بها بالنسبة لساتل تاييلند، سيوس، لرصد الأرض الذي أطلق بنجاح في العام الماضي في أكتوبر وكذلك تابعت باهتمام كل المعلومات الخاصة بالتعاون في إطار مشروع SMMS الذي طوره تاييلند بمشاركة الصين. وكذلك فإنني أعتقد أسوة بك أن هذا المشروع سيعود بالفائدة على الوضع الاقتصادي للمنطقة بأكملها وكذلك بالنسبة للاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي.

وأخيراً سجلت كذلك التعليق الذي تقدمت به حول حاجتنا إلى تعريف الفضاء الخارجي وتعيين حدوده وكذلك الفضاء الأرضي كذلك وليس فقط الفضاء الخارجي الجوي، ولقد أكدت على أهمية وضع معايير واضحة كذلك في مجال تعريف الفضاء الخارجي وتعيين حدوده وهذا ما ناقشه بالتحديد في إطار فريقنا العامل.

الفضائية، وذكرتي كذلك عدداً من الاتفاقات، ومنها اتفاقات وقعت عليها أوكرانيا مع الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا ومع دول أخرى. وأشارت كذلك إلى اتفاق التعاون مع الأوسا، وكالة الفضاء الأوروبية. واستمعت بكل اهتمام كذلك إلى المعلومات الخاصة بالأنشطة القانونية في أوكرانيا ولاسيما أنشطة تعزيز الأسس القانونية في مجال الفضاء الخارجي في أوكرانيا. وأمل أن تشارك أوكرانيا بفعالية في كافة المناقشات في إطار مختلف بنود جدول الأعمال.

المحدث التالي على قائمتي في إطار هذا البند هو سعادة سفير تاييلندا، تفضل.

السيد أ. دانوبونك (تاييلندا) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً سيادة الرئيس، سيادة الرئيس أود أن أتوجه بالشكر لمكتب الأمم المتحدة ولرئيس اللجنة الفرعية على سماحهما لي بالتوجه بحديثي إلى محفلكم الموقر، ومن دواعي سروري أن أراك تتراأس هذا الاجتماع.

باسم وفد تاييلند، يسرني أن أعلمكم بأن ساتل رصد الأرض التاييلندي سيوس أطلق بنجاح في المدار في أول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، النتيجة الأولية توضح أن الصور التي يوفرها هذا الساتل ذات أداء هندسي ورايوي مرضي باستبانة تبلغ مترين وخمسة عشر متراً بالنسبة للمنطقة متعددة الأطياف. وتاييلند أكملت كذلك عملية تسجيل سيوس مع مكتب الأوسا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

ومنذ إطلاق سيوس، فإن وكالة تاييلند للتنمية التكنولوجية الفضائية وللمعلوماتية الأرضية أصبحت هي الهيئة الوطنية المكلفة بتنفيذ أنشطة الاستشعار عن بعد بالسواتل في تاييلند، وكذلك أصبحت الجهة التي توفر الخدمات بالنسبة لبيانات ساتيلية لرصد الأرض. وجيستا، هذه الهيئة، تتعاون على الصعيد الدولي مع هيئات أخرى في هذا المجال.

بالإضافة إلى ذلك، أود أن أعلمكم بالتعاون في إطار مشروع SMMS الذي تم تطويره بالتعاون ما بين الصين وتاييلند، هذا المشروع يخص ساتل متعدد البعثات صغير أطلق بنجاح في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ من مركز إطلاق السواتل تايوان في الصين. وإن الأداء الشامل لهذا الساتل متعدد البعثات يمكن قياسه، ومن هذه السمات إمكانية عودة هذا الساتل للقياس وللنشاط بفترات زمنية مختلفة وبكاميرات وآلات تصوير وآلات تعمل بالأشعة تحت الحمراء، وهذا يخص عمليات رصد وفرص جديدة للرصد

كما ذكرت النمسا صادقت على المعاهدات الخمس، ومن هنا أود أن أشدد على اهتمامنا بالالتزامات القانونية الدولية الخاصة بالأنشطة الفضائية من جانب القطاع العام والقطاع الخاص. نود خاصة أن نركز ونشدد على المبدأ الخاص بأن كل هذه الأنشطة الفضائية يجب أن تتم للأغراض السلمية. وهذا يعود بي إلى ذكر مشروع هام هنا في النمسا، إن جامعة غراتس التقنية بالتعاون مع جامعة فيينا والجامعة التقنية في فيينا وجامعة تورنتو، تقوم إذاً هذه الجامعات معاً بمشروع للأبحاث من أجل استكشاف بريق الأجرام السماوية الكبرى، وفي هذا الإطار هناك مشروع للأبحاث سيتم بالنسبة لأول ساتل نمساوي هذا الساتل معروف باسم برايت تارغيت اكسبلورير، وسوف يستخدم لرصد النجوم ذات الكتلة الكبيرة والعلماء أملهم هو أن البيانات التي سنحصل عليها من الذبذبات سوف تعطينا فكرة أوضح عن التطور الكيميائي للعالم. وهذا المشروع البحثي وبناء أساس برايت تارغيت اكسبلورير بالنسبة للنمسا هو بالفعل خطوة جديدة وبداية عصر جديد فضائي. ونحن بحاجة في هذا المجال إلى تطوير قواعد وطنية لقانون الفضاء، ونحن في الوقت الراهن بوضع التشريعات الوطنية ذات الصلة في السلطات المعنية بالأمر.

ولقد اكتسبنا معلومات جديدة حول التطور في هذا المجال في الأعوام الماضية وذلك من خلال تشريعاتنا الوطنية وتبادل البيانات مع الدول الأخرى، ونتطلع لمناقشة هذا الأمر في إطار البند الحادي عشر.

السيد الرئيس، في الأعوام الماضية شهدنا نمواً هائلاً بالنسبة لعدد السواتل التي تطلق في المدار لأغراض مدنية وعسكرية أو تجارية، وفي الوقت ذاته فإن مدارات الأرض تتشبع بشكل تدريجي، فهناك الآلاف من الأجسام التي تصبح نشطة في هذه المدارات والباقي هو حطام وهناك حوادث أخيرة حدثت، ومنها على سبيل المثال الاضطراب إلى إخراج طاقم من محطة الفضاء الدولية إلى كبسولة لك ISS لأنه كان هناك حطام يهدد بالخطر. هذه المحطة شاهد على ما أدلي به، ومن وجهة نظرنا من الملح ومن الضروري أن نقوم بالتصدي لهذه المشكلة في إطار اللجنة الفرعية العلمية والتقنية للكوبوس وذلك بالنسبة للمبادئ، مبادئ تخفيف الحطام الفضائي التي أيدتها واعتمدها الجمعية العامة في القرار ٦٢٢١٧ كخطوة هامة من أجل تطوير الحلول.

والنمسا ترحب بالتالي بهذا البند الجديد على جدول أعمالنا والخاص بتبادل المعلومات حول الآليات الوطنية المرتبطة

وأخيراً سجلت كذلك عدداً من التعليقات التي تقدمت بها فيما يتعلق بتسجيل الأجسام الفضائية، وأشكركم كذلك على تهنئتك للرئيس.

السادة لأعضاء الموقرون على قائمتي الآن السيد ممثل النمسا الموقر، فليفضل.

السيد ت. لويديل (النمسا) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً سيادة الرئيس. السيد الرئيس، اسمح لي أولاً أن أعبر عن ارتياح وفد النمسا إذ يراك تتأس هذه الدورة الثامنة والأربعين للجنة الفرعية القانونية ونحن على تمام الثقة من إدارتك لأعمالنا سوف يعود بنفع كبير علينا بفضل تجربتك وحكمته. ونود كذلك أن نعبر عن عرفاننا لمديرة مكتب شؤون الفضاء الخارجي الدكتورة مازلان عثمان وإلى الفريق العامل معها والمتفاني في عمله على مساعدة قيمة لا تثمن يوفروها للجنة الفرعية.

السيد الرئيس، في الدورة السابعة والأربعين، للجنة الفرعية القانونية وفي إطار البند الخاص بحالة معاهدات الأمم المتحدة الخمس المتعلقة بالفضاء الخارجي وتطبيقها، للجنة الفرعية تناولت مسألة العدد القليل للتصديقات الخاصة باتفاق القمر، وفي بيان مشترك للدول الأطراف في هذا الاتفاق حددت تلك الدول المنافع المترتبة على الانضمام للاتفاق. وفي الدورة السابعة والأربعين كذلك، تم الاتفاق على أن مناقشة مسألة هذا العدد القليل للتصديقات على اتفاق القمر هذه المناقشة يجب أن تتواصل في هذه الدورة، ونحن نتطلع لهذه المناقشة من أجل تحديد المنافع المترتبة على الانضمام لاتفاق القمر بما في ذلك القواعد التي تحكم الأنشطة على سطح القمر، وكذلك كي نقيم ما إذا كانت هذه القواعد تغطي بالفعل الأنشطة الجارية على القمر بشكل مناسب.

سيدي الرئيس، كدولة من الدول التي صدقت على المعاهدات الخمس للأمم المتحدة في مجال الفضاء الخارجي، تعتبر النمسا أن تعديل الاتفاق الخاص بأنشطة الدول على القمر والأجسام السماوية الأخرى، أمر يجب أن نقوم به مع الاحتفاظ بالمبادئ القانونية الأساسية لهذا الصك. فهذا قد يعزز من انضمام الدول إلى هذا الاتفاق، ويعزز من اتفاقيات الأمم المتحدة بشكل عام. وفي هذا السياق نود أن نعبر عن شكرنا لمنظمي الندوة السنوية الخاصة باتفاق القمر والتي نتطلع للمناقشة بشأنها عصر اليوم بالنسبة للعيد الثلاثين لهذا الاتفاق.

بتخفيف الحطام الفضائي والتدابير المرتبطة بذلك في إطار البند العاشر.

السيد الرئيس، في الختام اسمح لي أن أشدد على أن وفد النمسا سوف يوفر دائماً الدعم القوي لأعمال ومداولات هذه اللجنة الفرعية وكذلك جهود مكتب شؤون الفضاء الخارجي، وبهذه الروح نتمنى لكم دورة مثمرة لهذه اللجنة الفرعية القانونية في دورتها الثامنة والأربعين.

الرئيس: أشكر السيد ممثل النمسا الموقر على هذا البيان وأتوجه إليك بالشكر كذلك على العبارات الرقيقة التي وجهتها لمديرة مكتب شؤون الفضاء الخارجي والفريق العامل معها، وكذلك التهنئة التي وجهتها إلي. أرحب بالمعلومات التي ذكرت وهي جوانب هامة تخص المناقشات التي سيجريها الفريق العامل حول حالة معاهدات الأمم المتحدة الخمس ولا سيما حالة اتفاق القمر لعام ١٩٧٩، وأتذكر أن النمسا كانت الدولة الخامسة التي صادقت على هذا الاتفاق وسمحت بدخول هذه المعاهدة الخامسة للأمم المتحدة حيز النفاذ. تابعت كذلك باهتمام المعلومات التي وفرتها حول التعاون الدولي ومشروع التعاون الدولي الذي تطوره النمسا بالإضافة إلى التحضير والإعداد لإطلاق الساتل النمساوي في ٢٠١٠، الساتل الذي سيسمى برايت تارغيت إكسبلورير، وسجلت كذلك كل التطورات على المستوى القانوني بالنسبة لهذه الأنشطة الفضائية.

أرحب كذلك بموقف النمسا تجاه مبادئ التخفيف من الحطام الفضائي والنقاش الذي سيجري في هذا الشأن في إطار اللجنة الفرعية القانونية. شكراً جزيلاً للسيد مندوب النمسا.

سيداتي وسادتي، السادة الأعضاء الموقرون، ليس على قائمتي متحدثون آخرون بالنسبة لجلسة صباح اليوم. أود أن أعرف ما إذا كان هناك وفد آخر يرغب في تناول الكلمة الآن حول هذا البند، "التبادل العام للآراء"، ما من شك أننا سنواصل هذه المناقشة عصر اليوم وصباح الغد كذلك، وأعتقد أن صباح الغد هي الفرصة الأخيرة لتناول الكلمة بالنسبة لهذا التبادل العام للآراء، وأرجو منكم أن تراعوا هذا الأمر. في هذه الحالة، أود أن الآن أن أعلمكم بأنني حصلت على طلب من مديرة مكتب شؤون الفضاء الخارجي كي تتوجه بحديثها بإيجاز للجنة الفرعية في جلسة صباح اليوم، وإن لم يكن لكم اعتراض على ذلك سوف أعطي الكلمة للسيدة مديرة مكتب شؤون الفضاء الخارجي باسم لجننتكم الفرعية الموقرة قد تتقدم ببيانها، ما من اعتراض، الدكتورة مازلان عثمان.

السيدة م. عثمان (مديرة مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً سيادة الرئيس. السيد الرئيس، من دواعي سروري الحقيقية أن أرحب بك رئيساً مرة أخرى لهذه اللجنة الفرعية القانونية وأن أراك تتراًس هذه الدورة، وأنا واثقة أننا بفضل إدراكك سوف نتوصل إلى دورة مثمرة منتجة، وأود أن أؤكد لك وللأعضاء على تعاوني وتعاون زملائي معكم كاملاً. وأشكركم كذلك على إتاحة هذه الفرصة كي أعرض عليكم نشاط مكتب شؤون الفضاء الخارجي خلال العام الماضي وأن أحدثكم بعض الشيء عن الخطط في المستقبل.

السيد الرئيس، سيداتي وسادتي، خلال العام الماضي واصل المكتب تنفيذ المهام الخاصة بمسؤوليات الأمين العام في إطار معاهدات الأمم المتحدة للفضاء الخارجي، وفيما يتعلق بسجل الأجسام المطلقة إلى الفضاء الخارجي بموجب اتفاقية ٧٦ لتسجيل الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي وبموجب قرار الجمعية العامة ١٧٢١ الصادر في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦١ ففي العام الماضي استراليا وكندا والصين وفرنسا والهند واندونيسيا وإيطاليا واليابان وجمهورية كوريا والاتحاد الروسي والمملكة العربية السعودية وتايلند والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وفنزويلا قد وفرت جميعها معلومات حول الأجسام الفضائية بموجب اتفاقية التسجيل وبموجب القرار ١٧٢١ ب، وهذه المعلومات قد تم تعميمها على كل الدول الأعضاء ويمكن أن تجدوها في سلسلة الوثائق ST/SG/SER/E.1/559 و A/AC.105/INF.1/419 على التوالي. وإن وثائق التسجيل بالإضافة إلى فهرس الأجسام المطلقة للفضاء الخارجي يمكن أن تجدونهما كذلك على موقع الشبكة للمكتب الذي يحدث بشكل دوري.

بالإضافة إلى ذلك فإن اليونان وبلجيكا وباكستان وجمهورية كوريا قد أخطرت الأمم المتحدة بوضع سجل وطني للأجسام الفضائية وفقاً للمادة الثانية من اتفاقية التسجيل والمعلومات التي حصلنا عليها عممت على كافة الدول الأعضاء في الوثيقة ST/SG/SER/E.INF.20-23.

وكما يدرك الأعضاء الموقرون فإن عمل اللجنة الفرعية فيما يتعلق بممارسات التسجيل قد أتم بنجاح في عام ٢٠٠٧ باعتماد الجمعية العامة للقرار ١٠١/٦٢ والخاص بالتوصيات الخاصة بتعزيز ممارسات الدول والمنظمات الدولية الحكومية في مجال تسجيل الأجسام الفضائية. ويسرني أن أعلمكم بأن جهود

التابع لوكالة الطاقة الذرية ويواصل كذلك الإخطارات اللازمة بالنسبة للأجسام الفضائية ذات القدرة النووية

سيداتي وسادتي، المكتب قد قام باستيفاء التقرير الخاص بحالة معاهدات الأمم المتحدة، وجاء ذلك في الكتيب [؟يتعذر سماعها؟] الذي يتضمن معلومات انطلاقا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وهذه المعلومات تتعلق بالدول الأطراف والدول الموقعة بالنسبة لهذه المعاهدات وبالنسبة لاتفاقيات أخرى في هذا المجال.

ويسعدني أن أهنئكم بأن هناك معلماً أضيف إلى معاهدة الفضاء الخارجي وهو معلم نرحب به، ألا وهو أن الدولة الطرف المثة في المعاهدة قد انضمت إلى هذه المعاهدة مؤخراً، وهي جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، وتم ذلك في آذار/مارس ٢٠٠٩، وإلى ذلك فإن كوريا الشمالية انضمت أيضاً إلى اتفاقية التسجيل في العاشر من آذار/مارس ٢٠٠٩، وبذلك يكون عدد الدول الأطراف في المعاهدة هذه ١٠٠ وعدد الدول الموقعة ٢٦ أما اتفاق الإنقاذ ففيه ٩٠ دولة طرفاً و٢٤ دولة موقعة، واتفاقية المسؤولية فيها ٨٧ دولة طرفاً و٢٣ دولة موقعة، واتفاقية التسجيل ٥٢ دولة طرف و٤ دول موقعة، واتفاقية القمر ١٣ دولة طرفاً و٤ دول موقعة. وأنتهز الفرصة لأوافيكم بتصديق الجمهورية التشيكية اتفاقية وكالة الفضاء الخارجية ١٢ من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، وبذلك أصبحت دولة عضو كاملة العضوية في تلك الوكالة.

بموجب برنامج قانون الفضاء والخاص ببناء القدرات، في هذا المجال فإن المكتب ما زال ينهض بإشاعة فهم وقبول وتنفيذ معاهدات ومبادئ الأمم المتحدة على الفضاء الخارجي ويدعم تبادل المعلومات حول قوانين وسياسات الفضاء الوطنية ويشجع على زيادة فرص التعليم والتدريب في مجال قانون الفضاء. وحالياً فإن المكتب يعد لعقد ورشة عمل هذا العام حول قانون الفضاء في جمهورية إيران الإسلامية ونقوم بهذه التحضيرات مع الوكالة الفضائية الإيرانية والحكومية الإيرانية. ومؤقتاً من المزمع أن تنعقد تلك الورشة في إيران في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

في العام الماضي، سجلنا مع التقدير في هذه اللجنة الفرعية بأنه استجابة لطلب الدورة السادسة والأربعين في ٢٠٠٧ فإن مكتب شؤون الفضاء الخارجي نظم في فيينا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ اجتماعاً للخبراء من أجل الترويج لتدريس قانون الفضاء، واللجنة الفرعية أخذت علماً بالتوصيات

اللجنة الفرعية كان لها بالفعل الأثر الإيجابي، وحيث أنه تم التأكيد من جديد على دورنا في هذا المجال، في هذا القرار المذكور فإن مكتب شؤون الفضاء الخارجي قد عمل بنشاط مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية الحكومية من أجل تعزيز تنفيذ اتفاقية التسجيل وهذا النشاط قد أسهم بتوحيد ممارسات التسجيل في الدول الأعضاء ووجد مرة أخرى اهتمام الدول بتسجيل الأجسام الفضائية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن المكتب في الوقت الراهن يضع للمسات الأخيرة على نموذج للتسجيل سوف ييسر توحيد ممارسات التسجيل ما بين الدول الأعضاء وخاصة بالنسبة لوضع شبكة وطنية للنقاط المركزية.

وفيما يتعلق بهذه النقاط المركزية الوطنية فإن المكتب يود أن يغتنم هذه الفرصة كي يدعو الدول الأعضاء والمنظمات الدولية الحكومية التي لديها سجلات للأجسام المطلقة في الفضاء أن توفر لهذه النقاط التفاصيل اللازمة. وإن المكتب يسره أن يضع عناوين هذه النقاط على موقع الشبكة.

وأخيراً نود أن نشجع مرة الدول الأعضاء التي أطلقت أجسام فضائية أن تسجل تلك الأجسام لدى الأمين العام وفقاً لاتفاقية التسجيل وقرار الجمعية العامة ١٧٢١ ب١٦، المكتب يود كذلك أن يسترعي انتباه الدول الأعضاء إلى المادة الثانية من اتفاقية التسجيل التي تطلب إلى الدول الأطراف أن تخطر الأمين العام بوضع السجلات الوطنية وتدعو الدول الأطراف التي لم تفعل ذلك بعد أن تعلم وتخطر المكتب بهذا الأمر. والمكتب على استعداد تام لمساعدة الدول الأعضاء بالنسبة لكل القضايا الخاصة بتسجيل الأجسام الفضائية.

السيد الرئيس، المكتب واصل تنفيذ المهام التي أوكلت للأمين العام في إطار النظام القانوني الذي يحكم الأنشطة في الفضاء الخارجي وخاصة النشاط الخاص بنشر المعلومات التي توفرها الدول الأعضاء بموجب معاهدة الفضاء الخارجي واتفاق الإنقاذ والمبادئ الخاصة باستخدام مصادر القدرة النووية في الفضاء الخارجي، وكي يقوم المكتب بالوفاء بكل هذه الالتزامات فإن المكتب يرصد دائماً عملية الإطلاق للأجسام الفضائية. وقد وضعنا كذلك خطأً مفتوحاً طوال الأسبوع و٢٤ ساعة باليوم بالنسبة لأي أسئلة حول عودة الأجسام الفضائية. والمكتب كذلك هو نقطة الاتصال بالنسبة لإعادة الأجسام الفضائية ذات القدرة النووية وذلك في خطة إدارة الطوارئ. بالإضافة إلى أن المكتب يقيم علاقات وثيقة مع مركز الاستجابة للطوارئ والحوادث

المجموعات الورقية أداة البحث الخاصة بالمجموعات الورقية والمطبوعة التي عنوانها "قانون الفضاء الوثائق الأساسية القانونية". ويسعدني أن أبلغكم أن الإصدار الثالث عشر لتلك الأداة قد نشر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، أما الإصدار الرابع عشر فمن المزمع أن ينشر خلال صيف ٢٠٠٩.

وبالنسبة للنهوض في تطبيق قانون الفضاء وتوفير المساعدة التقنية لمساعدة الحكومات على تنفيذ التزاماتها بموجب معاهدات الفضاء الخارجي فإن المكتب سيظل يقدم ويسدي مشورته القانونية للدول الأعضاء في حدود مواردها المتاحة.

ويسعدنا أن نبلغكم بأننا ظللنا وسنظل نحين كل المواقع الشبكية المخصصة لقانون الفضاء، إضافة إلى إتاحة أدوات مرجعية للدول الأعضاء كالفهرس الإلكتروني للأجسام التي أطلقت في الفضاء الخارجي وقاعدة بيانات وضع المعاهدات فإن موقعنا الشبكي يوفر أيضاً نصوصاً لتلك المعاهدات وقرارات ووثائق الجمعية العامة ذات الصلة بكافة اللغات الرسمية للأمم المتحدة. والمكتب ينتهز الفرصة لدعوة الدول الأعضاء إلى توفير نصوص قوانينها وسياساتها الفضائية الوطنية لتدرج على الموقع الشبكي.

أما الآن فإنني سأتناول مواضيع أخرى في المكتب، منذ انعقاد آخر دورة للجنة الفرعية شهد المكتب عدد من التنقلات لبعض الموظفين، فرئيس قسم التطبيقات الفضائية وخبيرة الأمم المتحدة للتطبيقات الفضائية السيدة أ. لي قد تقاعدت في الرابع عشر من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ بعد إشرافها على عمل القسم لمدة أربع سنوات ونتمنى لها كل التوفيق في مساعيها القادمة مع الناسا الأمريكية. وفي إطار برنامج يو إن سبايدر فإن المكتب يسعدنا أن يرحب بالسيد ل. شوران من رومانيا والسيد خ. كارلوس فياغران من غواتيمالا والسيد شريش جاران من الهند فالسيد جاران رئيس مكتب بون ل يو إن سبايدر وكذلك فإن فريق يو إن سبايدر في بون يستفيد من خدمات السيد [؟يتعذر سماعها؟] وهو خبير منتسب تموله الحكومة الألمانية. أما السيد طوني لو فهو خبير شريك منتسب قدمته جمهورية كوريا ليعمل في إطار سنته الثانية مع طاقم يو إن سبايدر هنا في فيينا، أما السيد [؟يتعذر سماعها؟] فهو خبير منتسب في إدارة البرامج التي تمولها النمسا وسيستكمل مهمته التي امتدت على عامين لدى برنامج يو إن سبايدر هنا في فيينا هذا الأسبوع والسيد [؟يتعذر سماعها؟] أسهم إسهاماً قيماً في إنشاء وتنفيذ يو إن سبايدر ونتمنى له كل التوفيق في مساعيه القادمة. أما السيد م، رايتينهوبر الذي عمل مع يو إن سبايدر بين أيار/مايو ٢٠٠٨

والاستنباطات الواردة في تقرير اجتماع الخبراء ذلك المعني بنهوض بتعليم قانون الفضاء وأعربت عن تقديرها للمدرسين والممثلين الآتين من المراكز الإقليمية المعنية بالعلوم والتكنولوجيا الفضائية وتدريبها والمرتبطة بالأمم المتحدة ممن كانوا ما زالوا يضعون منهجاً دراسياً في مسودته لدورة تدريبية أساسية حول قانون الفضاء. وإن مسودة أولية لذلك المنهاج الدراسي ستعمم عليكم هنا في اللجنة الفرعية في هذه الدورة على سبيل إعلامكم. وأود أن أعرب عن خالص امتناني لفريق الخبراء ذلك الذي عمل على هذا المنهاج وتطلع إلى مواصلة النجاح في التعاون على إتمام الصيغة النهائية لذلك المنهج الدراسي.

وإلى ذلك فإن المكتب قد حين ما يسمى بدليل فرص التدريس في مجال قانون الفضاء، وكما تعلمون فإن هذا الدليل فيه معلومات عن مختلف المؤسسات المعنية مع مجالات تخصصها والبرامج التعليمية والتدريبية المتاحة والمرافق المتاحة وكذلك الشروط المسبقة المطلوبة والمؤهلات المسبقة المطلوبة بالإضافة إلى معلومات مالية وفرص عن الزمالات ومجالات التعاون الدولي بالإضافة إلى مراجع تتعلق بمواد تعليمية متاحة على الانترنت مع عناوينها وجهات الاتصال الخاصة بها، وطبعة ٢٠٠٩ لذلك الدليل ستكون معروضة عليكم في الوثيقة A/AC.105/C.2/2009/CRP.4، كما أنها ستكون متاحة على الموقع الشبكي للمكتب، والأمل أن يعين هذا الدليل الدول الأعضاء ويعزز التعاون فيما بينها وبين المؤسسات التدريسية على قانون الفضاء وبالأخص فإن الأمل أن المعلومات المتاحة حول فرص التدريس هذه ستساعد الدول النامية على إقامة قدراتها الذاتية المحلية في مجال قانون الفضاء.

حضرة الرئيس، حضرات المندوبين، ظل المكتب في عام ٢٠٠٨ يطالب بتوفير المشورة حول المسائل القانونية الدولية والخاصة بقانون الفضاء الدولي باتصالها بأنشطة الفضاء الخارجي، وظل المكتب أيضاً يعزز التعاون مع هيئات ومنظمات قانون الفضاء بغية الإسهام في الجهود العالمية المبذولة للنهوض بفهم قانون الفضاء وتطويره، واضطلع المكتب بدوره ذلك في حدوده قدراته استجابة لمختلف الطلبات والاستفسارات الموجهة إليه. وفي هذا المضمار شارك المكتب في ندوة إقليمية حول قانون الفضاء استضافتها الحكومة الإكوادورية في آب/أغسطس ٢٠٠٨، كما أن المكتب قد شارك في الكلية الصيفية التي يتيحها المركز الأوروبي لقانون الفضاء في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، ويسعدني أن أبلغكم أيضاً أن المكتب يواصل أنشطته التعاونية مع معهد قانون الفضاء والجو التابع لجامعة كولن في ألمانيا في إطار البحوث على

والمكتب سيبلغكم بأي مستجدات أخرى في هذا المجال في الدورة الثانية والخمسين للجنة كوبوس في حزيران/يونيه.

وقبل الختام حضرة الرئيس، أود أن أبلغكم بأن المكتب قد طور أولوياته التشغيلية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١١ وهي أولويات وافقت عليها اللجنة التنفيذية التابعة لمكتب الأمم المتحدة في فيينا، وإرشاداً منا بالإطار الاستراتيجي للأمين العام للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ فقد جسدنا في أولويات مكتبنا وإطارها الاستراتيجي مبادئ المشاركة والتدخل التي تركز على استغلال الحلول الفضائية للتنمية المستدامة ومناصرة موضوع الحوكمة الفضائية، والمبادئ التشغيلية هذه تركز على تنفيذ الأمم المتحدة ما تقوم به ككتلة واحدة وتعزيز الأداء والمسائلة. وإن الأولويات التشغيلية للمكتب للفترة ٢٠٠٩-٢٠١١ وبعضها محدد مسبقاً بولايات وأهداف برنامجية كما أن البعض الآخر يسترشد جدول أعمال الأمم المتحدة في إطار ركيزة التنمية تشمل، أي هذه الأولويات فيما تشمل، تعزيز الإجراءات الحكومية الدولية والقيام بمسؤوليات الأمين العام ودعم التنمية المستدامة مع التركيز على تغيير المناخ ثم بناء القدرات الذاتية المحلية في مجال تحديد الأوبئة عن بعد والصحة والتطبيب عن بعد باستخدام تكنولوجيايات الفضاء الأساسية ثم ضمان المنافع العامة من خلال برنامج يو إن سبايدر وعمل اللجنة التنسيقية المشتركة بين الوكالات والتشكيلة الواسعة من أدوات الطقس التي تستعين بالفضاء وزيادة التعاون والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة.

وبغية تعزيز هذه الأولويات التمثيلية فقد استعنا بقائمة تطلعية من الشركاء الاستراتيجيين الذين سندعم أنشطتهم بزمالات ومنح للفترة ٢٠٠٩-٢٠١١. وبغية تعزيز إدارتنا وضعنا آليات لزيادة التماسك والتنسيق في العمل الذي خططنا له وإدراج كل العبر المستخلصة التي تأتينا وتحسين المسائلة وإدخال في فترة تناقص للموارد فإن الخطة الاستراتيجية التي تضم السنوات الثلاث إلى الخمسة القادمة ستركز على المجالات ذات الأولوية للجنة وهي مطلوبة منا وبغية تحقيق ذلك سنسترشد بكم في رسم الطريق إلى الأمام ولكننا نؤكد لكم مجدداً على التزامنا بخدمة مصالح كافة الدول في مجال قانون الفضاء.

الرئيس: شكراً لحضرة رئيسة مكتب الأوسا وأقدر لها ما ذكرته من سرد كبير لكل الأحداث والإنجازات التي تحققت إبّان العام الفائت والتي يتوقع أن تستمر في المستقبل القريب. ولا أعترزم التعليق على هذا البيان ولكنني أرحب بإعلانك بأن المعلم الأساسي في معاهدة الفضاء الخارجي تحقق بانضمام الدولة المئة

وشباط/فبراير ٢٠٠٩ فقد عاد ليعمل مع مكتب الأمم المتحدة حول المخدرات والجريمة. السيدة رومانا كوفلر التي انضمت إلى قسم خدمات اللجنة وبحوثها التابع للمكتب في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ حالياً في إجازة أمومة حتى الثلاثين من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، أما السيدة س. فانكو وهي محامية من بيرو فهي التي تشغل هذا المنصب الذي تركته رومانا كوفلر لمدة السيد [يتعذر سماعها؟] الذي عمل مع طاقم يو إن سبايدر هنا في فيينا من أيار/مايو ٢٠٠٨ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ فقد عادت إلى قسم خدمات وبحوث اللجنة.

وأخيراً يسعدني أن أبلغكم بأن أحد المسؤولين القانونيين السيدة س. فيلان قد عينت في شباط/فبراير كمسؤولة قانونية كبيرة في مكتب الأمم المتحدة في فيينا مؤقتاً ومن المتوقع أن تعمل حتى آخر هذا العام في ذلك المنصب ونتمنى لها كل التوفيق إذاً في إطار هذا المنصب الجديد.

وبالنسبة للمسائل الخاصة بتخطيط البرامج والميزانية فيسعدنا أن نبلغكم بأنه بناء على توصيات لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثامنة والأربعين المنعقدة بين التاسع من حزيران/يونيه والثالث من تموز/يوليه ٢٠٠٨ فإن الجمعية العامة في قرارها A/RES/63/247، قد صادقت على توصيات لجنة البرنامج والتنسيق الخاصة بالإطار الاستراتيجي لمكتبي للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وأسعدنا أن نسجل أن أعضاء اللجنة في البرنامج والتنسيق أعربوا عن دعمهم لبرنامجنا وأن أعمال مكتبي والمنافع التي يحققها كانت موضع تقدير وثناء خاصة من جانب الدول النامية. وإن الإطار الاستراتيجي لمكتبي للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ وتوصية من لجنة البرامج والتنسيق عممت جميعاً على جميع الوفود إبّان هذه الدورة وستعمم.

أما على صعيد الموارد فمن المؤسف أن أبلغكم أنه في الفترة السنتين القادمة فإن المكتب سيكون عاجزاً عن تنفيذ التشكيلة الواسعة من أنشطته بسبب تخفيضات في الميزانية سبباً نفاذها مع بدء ٢٠١٠ فجميع إدارات الأمم المتحدة ومكاتبها طولبت بأن تخفض من الموارد العادية الإجمالية في ميزانيتها بنسبة ٢٪ لإتاحة تمويل إضافي لأولويات المنظمة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ ومع أن المكتب سيتخذ الإجراءات للتخفيف من آثار ذلك قدر الإمكان، فإن أنشطتنا المتعلقة ببناء القدرات في قانون الفضاء ستشعر بوقوع هذا التخفيض المتوقع في الميزانية وكتيب البرنامج والميزانية التابع للمكتب يوضع بلمسته الأخيرة حالياً ومن المتوقع أن يراجع من جانب الهيئات المعنية بالميزانية في أواخر هذا العام

إليها، وهذا إنجاز عظيم طبعاً. وأشجع جميعكم هنا على أن تواصلوا جهودكم من أجل لفت انتباه أطراف أخرى محتملة أو دول أخرى محتملة الانضمام إلى مثل هذه المعاهدة.

حضرات المندوبين، ما لم يرغب أي منكم في الحديث هذا الصباح، فإنني سأرفع هذه الجلسة عما قريب ولكن قبل ذلك أذكركم ببرنامج عملنا عصر اليوم، وعندما تحدثت عن مواصلة التبادل العام للآراء ارتكبت خطأً فلن نستمتع إلى تبادل عام للآراء عصر اليوم لأننا خصصنا بعد الظهر للندوة التي تحدثت عنها ولكننا غداً سنعقد جلستين صباحاً وعصراً نستمتع فيهما إلى التبادل العام للآراء. ولكن أنبهكم إلى أن غداً صباحاً وغداً عصراً سنتاح لكم الفرصة الأخيرة للحديث في إطار ذلك البند الثالث أي تبادل عام للآراء ولذا فللوفود التي ترغب في الإدلاء ببياناتها في ذلك الإطار أن تتفضل لإعداد بياناتها والإدلاء بها غداً إذاً سنجتمع في تمام الثالثة من بعد ظهر اليوم وعندئذ سأعلق اجتماع اللجنة الفرعية لإتاحة الفرصة للندوة.

إذاً سترفع الجلسة السبعمئة وأربعة وثمانين للجنة الفرعية أو تعلق، عندئذ وبعد انتهاء الندوة سترفع جلسة اللجنة الفرعية أيضاً أي تعليق على هذا الجدول المقترح؟

معلومة أخيرة، القائمة المؤقتة بالمشاركين في هذه الدورة ستوزع في النصف الأول من هذا الأسبوع لذا أطلب من جميع الوفود التي لم ترسل رسالة رسمية إلى الأمانة بأسماء ممثليها أن تفعل هذا في أسرع ما يمكن لكي تدرج هذه الأسماء في القائمة المؤقتة من المشاركين.

ليس هناك من يطلب الكلمة الآن، إذاً ترفع هذه الجلسة، شكراً.

اختتمت الجلسة في حوالي الساعة ١٢/١٧